نائب الرئيس في الاحتفال بيوم المعلم :

تكريم المعلمين يضعهم أمام مسؤولية وطنية كبرى في الإعداد السليم للنشء والشباب

المعلمون معنيون بدرجة أساسية بغرس القيم الوطنية بعيدا عن الغوغاء والتطرف

مواصلة الجهود لإصلاح وتطوير التعليم بما يلبي حاجة التنمية وسوق العمل

صنعاء / سبأ:

وجه الاخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية وزارات التعليم الثلاث بإتباع سياسة القبول في معاهد وكليات التربية بما يلبي الاحتياجات من المعلمين وتطوير برامج الإعداد والتأهيل لهم خاصة معلمي المرحلة الأساسية مع تفعيل آليات التنسيق بين الوزارة وكليات التربية.

وفي كلمته في الاحتفال الكبير الذي أقيم في قاعة الزبيري بالمركز الثقافي في العاصمة صنعاء بمناسبة يوم المعلم ، والمتزامن مع يوم الديمقراطية الذي يصادف الـ 27 من ابريل من كل عام قال نائب الرئيس: "يطيب لي في هذا اليوم المبارك السعيد وفي هذا الصباح المشرق ان أهنئكم جميعا وأهنئ الشعب اليمني قاطبة بمناسبة يوم الديمقراطية ، هذا اليوم الذي تم فيه إرساء القواعد الديمقراطية في بلادنا ومن خلاله تمكنت الجمهورية اليمنية من المضي في تأسيس وبناء هذا النظام وصولا لتحقيق نظام ديمقراطي متكامل وهو ما حظي بتقدير واهتمام أبناء الشعب اليمني والمجتمع الدولي".

وأضاف: " وتواصلا مع هذا النهج وتجسيدا للتوجهات الجديدة للقيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس على عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية وترجمة لبرنامجه الانتخابي تشهد بلادنا هذه الأيام عرسها الديمقراطي المتمثل في توسيع المشاركة الشعبية بانتخابات المحافظين التي ستتبعها انتخابات مديري المديريات، كما ستشهد بلادنا في المستقبل القريب العديد من الخطوات الجادة نحو الإصلاح على طريق الحكم المحلي".

وتابع نائب الرئيس قائلا: " إن اهتمام الدولة يتعدى الجانب السياسي للاهتمام بالتنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وتتركز الاهتمامات بصورة عامة على إيجاد بنية تحتية متكاملة وزيادة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المتوخاة مع التركيز على القضايا الأساسية في التعليم والصحة والطرق والمياه والكهرباء والاتصالات" ، موضحا انه منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م وفي ظل الأمن والاستقرار تحققت العديد من المنجزات التنموية في هذه المجالات بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتاحة.

وواصل القول: " ومن منطلق أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وباعتبار أن التعليم حق من حقوق الإنسان بالإضافة إلى كونه استثمارا رأسماليا طويل المدى فقد حظي التعليم باهتمام الدولة واعدت لهذا الغرض الاستراتيجيات اللازمة لإصلاحه وتطويره وفق أسس علمية سليمة وتحققت الكثير من الإنجازات في الجانب التعليمي على مختلف المستويات".

واضاف نائب الرئيس: " وإذا كان التعليم هو مفتاح التنمية وأساس التقدم والتغيير فإن المعلم يعتبر حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية ودوره محوري وأساسي في قيادة العمل التربوي التعليمي كمنظم ومرشد وموجه ومقيم للعملية التربوية التعليمية وهذا يتعدى الدور التقليدي الذي يؤديه المعلم في الحفظ والتلقين وبالتالي فإن هذا الدور الجديد للمعلم يتطلب توافر شروط ومعايير لممارسة مهنته والاهتمام به إعدادا وتدريبا وتأهيلا ومكانة حتى يتمكن من تأدية دوره على الوجه المطلوب".

واستطرد قائلا :" ومما لاشك فيه أن الاهتمام بالمعلم أخذ أشكالا وأبعادا مختلفة من خلال الإعداد والتدريب قبل وفي أثناء الخدمة ومنحه حقوقه في استراتيجية الأجور بمرحلتيها الأولى والثانية وطبيعة العمل بالإضافة إلى تكريمه معنويا وماديا بمختلف المستويات من المدرسة وحتى الوزارة.

وأضاف " إن الدولة وهي تستقبل هذه المناسبة بما تستحقه من الاهتمام وما لها من دلالات كبيرة في تجسيد قيم الوفاء ورعاية المعلم من قبل الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم فإن التكريم الشامل للمعلم في هذه المناسبة وما يلمسه من حفاوة وتقدير من الدولة والمجتمع معا يضع فالمعلمون أمام مسؤولية وطنية كبرى في الإعداد السليم للنشء والشباب بغرس القيم الوطنية والفكر الناضج السليم الوسطى البعيد عن والتطرف ، فالمعلمين معنيون بدرجة أساسية بتلك المبادئ التي تمثل تجسيدا لثقافة المحبة والوئام وتعزيز جوانب الولاء الوطني والوحدة وخلق روح الإبداع والتنافس العلمي الخلاق لبناء جيل قوي متكامل البناء المعرفي والمهني وجعل التعليم ملبيا لحاجة التنمية وسوق العمل ومنسجما مع كافة التحولات المعاصرة ومواكبا للتقدم العلمي والتكنولوجي".

وهنأ الأخ عبدربه منصور هادي في ختام كلمته الأخوة والأخوات المعلمين والمعلمات والعاملين في الإدارات التعليمية بيوم عيدهم ، ناقلا للجميع تحيات وتهاني فخامة الأخ رئيس الجمهورية موجها الحكومة ووزارة التربية والتعليم بمزيد من الاهتمام بالتعليم ، ومواصلة الجهود لإصلاح وتطوير التعليم وتحسين نوعيته .

من جانبه اوضح الدكتور عبد السلام محمد الجوفي ، وزير التربية والتعليم ان تكريم المعلمين المبرزين في هذا اليوم يأتي متزامنا مع احتفالات الشعب اليمني بيوم الديمقراطية الـ27 من ابريل الذي أحدث تحولا هاما في تاريخ اليمن الحديث.

واشار الى أن هذا الحفل يأتي عرفانا بحق المعلم ودوره في تنشئة الأجيال وغرس قيم ومعاني الحرية والتسامح والوئام ونبذ ثقافة العنف والطائفية والكراهية ، مؤكدا حرص وزارة التربية على جعل المدرسة مؤسسة مستقلة وديمقراطية تعنى بتربية النشء على ممارسة العملية الديمقراطية عبر انتخابات المرحلة الرابعة من برلمان الأطفال التي جرت مؤخرا.

وتطرق الوزير إلى الجهود المبذولة لإعادة هيكلية الوزارة ، والعمل على استقلالية جهاز محو الأمية وتدريب عشرات الآلاف من المعلمين ، ترجمة للبرنامج الانتخابي للأخ الرئيس الذي يحتوي على 14 نقطة تتحدث عن التعليم كما ونوعا.

واوضح الدكتور الجوفي ، ان الوزارة صرفت بدل طبيعة عمل للمعلمين في مختلف محافظات الجمهورية بمبلغ شهري قدره مليار و 850 مليون ريال ، فيما شملت المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور والمرتبات مبلغ 21 مليار و800 مليون ريال بواقع ثلاثة آلاف ريال لكل موظف.

وتناول وزير التربية الجهود التي تبذلها الوزارة بالتعاون مع ممثلي الدول والمنظمات المانحة والصناديق المتخصصة في مواجهة العجز القائم في بناء المدارس بسبب تزايد نمو السكان.

كما القى الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور ، نائب وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة العليا للاحتفال بيوم المعلم كلمة أشار فيها إلى أهمية هذا الاحتفال الذي يمثل اعترافا بعطاء المعلم ودوره في حياة الفرد والمجتمع باعتباره الأساس في إرساء مداميك صرح التنمية .

وقال بن حبتور:" ان المعلم هو محور عملية البناء لما له من قيمة أدبية وثقافية وعلمية وزرع المعاني السامية كقيم الوحدة والسلم الاجتماعي" ، موضحا ان تكريم الدولة للشخصيات التربوية يعد اعترافا معنويا بما يقدمونه من جهود خلال سنوات شبابهم في سبيل تنشئة الأجيال.

وألقت الأخت ابتسام عبدالله محمد الدميني ، كلمة عن المكرمين أكدت فيها ان هذا اليوم الذي تتجسد فيه اهتمامات الدولة والمجتمع معا بالمعلم ، يضع المعلمين أمام واجبات متعاظمة من اجل بناء هذا الجيل على أسس وطنية سليمة مرتكزة على الولاء لله والوطن والثورة والجمهورية والوحدة وعلى الاعتدال والتسامح والمعرفة وعلوم العصر بمعزل عن ثقافة التطرف والغلو والتعصب والكراهية والتخلف .

وأشارت إلى أهمية غرس القيم الفاضلة والمبادئ الدينية والوطنية الصحيحة من اجل تحصين الأجيال من تلك الاختراقات الضارة والأفكار المنحرفة الضالة والأباطيل الزائفة التي يرددها البعض من مرضى النفوس ، وثمنت اهتمام ورعاية القيادة السياسية والحكومة بالمعلمين ومنحهم الأولوية في برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجية التعليم ، مشيدة باهتمام قيادة وزارة التربية والتعليم في تطوير العملية التعليمية والحراك القائم في ميدان بناء وتعزيز القدرات المؤسسية وإعادة الهيكلة وإصلاح جميع مكونات العملية التعليمية.

واختتم الحفل بتقديم أوبريت غنائي بعنوان (بفضلك معلمي) وقصيدة للشاعر احمد علي القاضي، وكذا توزيع الجوائز التشجيعية والدروع والشهادات على المكرمين.

رفع أحر التهاني إلى رئيس الجمهورية والشعب بيوم الديمقراطية

مجلس الشورى يبدأ مناقشة موضوع الإصلاحات الهيكلية

صنعاء / سبأ :

دعا مجلس الشورى إلى سرعة إصدار قانون الكهرباء وتشكيل لجنة فنية تتبع مجلس الوزراء تتولى تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء، والعناية بتدريب الموارد البشرية، وتنفيذ الهيكل التنظيمي المقترح.

وأوصت لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية بمجلس الشورى في تقريرها عن الإصلاحات الهيكلية في قطاع الكهرباء- أوصت بإعداد خطة من قبل المؤسسة العامة للكهرباء وبإشراف اللجنة الوزارية الخاصة بقطاع الكهرباء لاستيفاء المديونية المستحقة للمؤسسة لدى الجهات، وضرورة قيام وزارة الكهرباء بالخطوات التأسيسية لإنشاء الهيئة الناظمة وفقاً لبرنامج الإصلاح الهيكلي.

وطالب التقرير الذي ناقشه مجلس الشورى في جلسته المنعقدة أمس برئاسة عبدالعزيز عبدالغني باستمرار الدعم الحكومي اللازم لقطاع الكهرباء في هذه المرحلة والعمل بموجب توجيهات فخامة الرئيس فيما يخص مساعدة قطاع الكهرباء وتحديثه وتطويره.

وقد أشتمل التقرير على محورين أساسيين استعرضت من خلالهما اللجنة وضع قطاع الكهرباء في الماضي والحاضر، وبرنامج الإصلاح الهيكلي لهذا القطاع الذي يجري الإعداد له من قبل وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء واختتمت التقرير بجملة من التوصيات.

وقد أبان التقرير الفارق الكبير في وضع قطاع الكهرباء قبل الثورة والاستقلال ووضعه في الوقت الراهن من حيث قدرة التوليد والبنية المؤسسية وآفاق التطور المتاحة في هذا القطاع.

وعرض بالتفصيل إسهامات المشاريع المنفذة في هذا القطاع ودور كهرباء الريف والإنجازات التي تحققت من خلال المؤسسة العامة للكهرباء وفي مقدمتها محطات التوليد الرئيسية في كل من رأس الكثيب والمخاء والحسوة ومولدات الديزل، وكذا الشبكة الرئيسية لتوزيع الطاقة.

وفي سياق عرضه لبرنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء، أوضح التقرير أن البرنامج يأتي تنفيذاً لإستراتيجية الحكومة لإصلاح قطاع الكهرباء والتي اعتمدت في يونيو عام 2001.

ووفقاً للتقرير فقد استهدفت الإستراتيجية القيام بإجراء فصل للنشاطات في قطاع الكهرباء على أساس نوع النشاط إلى ثلاث مؤسسات للتوليد والنقل والتوزيع، وتكوين كيان تنظيمي مستقل(هيئة ناظمة) تتحدد مهامه واختصاصه بمراحل زمنية معينة، وكذا اعتماد مبدأ المنافسة في قطاع الكهرباء عن طريق إنشاء هيئة لشراء الطاقة تعرف بالمشتري الأوحد، وتحويل مؤسسات القطاع إلى مؤسسات مستقلة استقلالية تامة تخضع لقانون الشركات العامة.

كما استهدفت الإستراتيجية إدخال الأساليب التجارية في نشاط المؤسسات التابعة لقطاع الكهرباء وإعادة هيكلة التعرفة بما ينسجم والتقسيم الجديد للقطاع ، واستكمال وتطوير نظم المعلومات والنظم الداخلية الأخرى اللازمة لمساندة التطور المزمع في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المؤسسات الجديدة عن طريق عقود الإدارة والتشغيل ومشاريع إنتاج الطاقة.

وبموجب برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء سيتحول دور الحكومة من دور المشغل إلى دور راسم السياسات والمنظم لهذا القطاع.

وتطرق التقرير إلى موضوع الغاز المسال وأهميته في إنتاج الطاقة الكهربائية، معدداً مزايا هذا المصدر كوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية والمشاريع التي اعتمدته الحكومة على هذا الصعيد.

وكان رئيس مجلس الشورى القى كلمة رفع في مستهلها أحر التهاني باسم المجلس إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وإلى الشعب اليمني الكريم بمناسبة يوم الديمقراطية الذي يصادف السابع والعشرين من إبريل.

وقال إن هذا اليوم يكتسب كل خصائص المحطات التاريخية التي تسجل التحولات العظيمة لشعوب ومجتمعات هذا العالم، لأنه اليوم الذي اختاره شعبنا اليمني لكي يقيم أولى انتخاباته البرلمانية التعددية، وليؤكد من خلال ذلك إيمانه المطلق بالديمقراطية نهجاً وممارسة، وتمسكه بها مكسباً غالياً اقترن بالمنجز الوطني الاستراتيجي الكبير ممثلاً بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

ووصفَ الوحدة والديمقراطية بأنهما علامتان فارقتان في تاريخنا المعاصر، يشهدان على حجم التحول الذي شهده اليمن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس، وعلى التأثيرات العظيمة لهذا التحول على مختلف أوجه الحياة.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن يوم السابع والعشرين من إبريل يبرهن كذلك على القابلية المدهشة لنظامنا السياسي الديمقراطي للتطور واستجابته لمتطلبات الواقع.. مبرهنا على ذلك بإقرار الصيغة القانونية لانتخاب المحافظين باتجاه إقامة نظام حكم محلي واسع الصلاحيات واعتبره دليلاً على حيوية نظامنا السياسي وانحيازه إلى منطق التطور المتناغم مع المصالح العليا للشعب والوطن.

إلى ذلك أكد رئيس مجلس الشورى أهمية موضوع الكهرباء، الذي سيقف أمامه اجتماع المجلس ، من حيث كونه أحد الموضوعات ذات الأولوية بالمفهوم التنموي والاستراتيجي معاً، ولأن الكهرباء هي بمثابة الروح الذي يبث الحياة في جسد الوطن، وتتأسس عليه الأنشطة الاقتصادية، الصناعية والخدمية.

وقال لقد شكلت الطاقة الكهربائية إحدى التحديات الأساسية أمام الدولة والحكومة منذ أكثر من ثلاثة عقود، بالنظر إلى الكلفة الاستثمارية العالية التي يتطلبها قطاع الكهرباء، وتسارع وتيرة النمو السكاني على مستوى الريف والمدن، مضاف إليه التشتت الكبير في التجمعات السكانية الريفية، واللذين ساهما، في بلد محدود الموارد مثل اليمن، في استمرار نسبة العجز في تغطية الشبكة الكهربائية.

لافتاً في الوقت ذاته إلى الجهود التي تبذلها الدولة لتأمين الطاقة الكهربائية، من خلال استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة ونجاحها في إنجاز الخطوة الأساسية الأولى المتمثلة في إنشاء ثلاث محطات بخارية لتوليد الكهرباء في كل من رأس الكثيب بالحديدة والمخاء بتعز، والحسوة بعدن، وإنشاء شبكة إمداد موحدة للطاقة الكهربائية من المحطات الرئيسية الثلاث ومن المحطات الأخرى التي أقيمت فيما بعد في عدد من مناطق ومدن البلاد.

وقال إن اليمن وبوحي من توجيهات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية يقف اليوم أمام تطور كبير سيشهده قطاع الكهرباء على مستوى البنية التحتية وعلى مستوى الإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يعزز من قدرته على تلبية الحاجة المتزايدة إلى الكهرباء وردم الهوة القائمة بين كل من حجم العرض وحجم الطلب.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى المشاريع التي يجري تنفيذها على هذا الصعيد ومنها محطة مأرب الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية التي ستبدأ العمل هذا العام، والتي ستضيف باستكمال مرحلتها الثانية 400 ميجاوات إلى الشبكة، فيما تجري الأعمال لتوليد نحو 180 ميجاوات من المحطات التي تعمل بالديزل.